

الألف : يحدد عدد الوحدات الإدارية ويحدد ما الإقليمية  
وتنوعها والمذكور في المادة السابقة بقرار يصدر عن الوزير  
المكلف بالشؤون البلدية.

## القسم الثاني

## السفينة

## القسم الأول

## شخصية السفينة وجنسية

**المادة ٢٣ :** تعتبر سفينة في حركتها هذا القانون كل سفينة بحرية أو آلية عائمة تخضع بالسلطة البحرية، إما بوسيلتها الشخصية أوأيا عن طريق طارها وسفينة أخرى أو متخصصة لتعمل على الملاحة .

**المادة ٢٤ :** تتكون العناصر المتعلقة بشخصية السفن من الاسم والسفينة وعبء التسجيل والجنسية .

**المادة ٢٥ :** يجب أن توضح البيانات الخارجية لتعريف حرية السفينة بحدودها وبلانيتها على السفينة .

**المادة ٢٦ :** يجب أن تحمل كل سفينة اسما مبرزا عن العلامات البحرية الأخرى .

ويخصص مالك السفينة باختيار اسما .

ويخصص منح اسم السفينة وتغييره لموافقة السلطة الإدارية البحرية المختصة .

كما أن شروط منح الاسم للسفينة وتغييره تعدد بلانها من الوكيل المكلف بالتجارة البحرية .

**المادة ٢٧ :** يجب أن يوضح اسم السفينة على طقم السفينة وعلى كل طرف منه . ويكون اسم مبرزا، تسجيل السفينة مسجدا تحت اسمها الوارد على طقمها .

ويكون مبرزا تسجيل السفينة هو مبرزا الكائن الذي لم تسجيلها فيه .

**المادة ٢٨ :** أن حركة السفينة ومسماها الداخلية يكونان عنصرين من شخصيتها .

**المادة ٢٩ :** تبين السفن الثابتة حتى عتس وخدمات من العبارة الأجنبية برفق . ويمكن فضلا عن ذلك أن يكون لها اسم . ويصبح هذا الاسم رخيص وفقا لإحكام المادة ٢٥ أعلاه .

**المادة ٣٠ :** تقوم السلطة الإدارية المختصة بعملية المعايرة الجيدة لتعريف العبارة الأجنبية والتعريف المصاحبة للسفينة وكذلك قياساتها .

**المادة ٣١ :** يولى الوزير المكلف بالبحرية التجارية والوزير المكلف بالهجرة تحديد قواعد معايرة السفن ومواظبة سفن وكيفية المعايرة والملاحج والشهادات الخاصة بصولة السفينة وكذلك رسوم معايرتها وذلك بموجب قرار وتاريخ مشترك .

**المادة ٣٢ :** تتم المعايرات طبقا لتقارده الخاصة وذلك بالاستناد لإحكام اللوائح البحرية والتي تكون الجزائرية طرفا فيها .

**المادة ٣٣ :** تعد شهادات المعايرة على أساس نتائج المعايرة وتسلم لمالك السفينة .

ويجب أن تدرج شهادة رسمية من شهادة المعايرة من طرف المالك لدى مكتب تسجيل السفينة .

**المادة ٣٤ :** كل سفينة ملزمة بحمل علامة مميزة يمكن من معرفتها .

**المادة ٣٥ :** ويجوز فضلا عن ذلك دفع الراية الوطنية على السفن الجزائرية .

**المادة ٣٦ :** تعدد ويرتسم الشروط والمواظبات التي يجب لها رفع العلامة المميزة على السفن والرايات الوطنية وكذلك التزعمات السفن الأجنبية في هذا السجل وذلك في الكرم والجنوبي الجزائري .

**المادة ٣٧ :** أن الحق في رفع العلم الوطني على السفينة مرسوم بالتسجيل على الجنسية الجزائرية .

**المادة ٣٨ :** للحصول على الجنسية الجزائرية للسفينة يجب أن تكون هذه السفينة مملوكة بصفة ٥١ ٪ من قبل أشخاص طبيعيين أو مختصين من جنسية جزائرية . وأن تكون نسبة البحارة الجزائريين في عداد طاقم السفينة مطابقة لاستحكام المادة ٢٤ من هذا الأمر .

**المادة ٣٩ :** تمنح شهادة الجنسية من قبل السلطة الإدارية البحرية المختصة لدى تسجيل السفينة .

**المادة ٤٠ :** يدرج على شهادة الجنسية اسم وألوان ومواصفات السفينة الرئيسية واسم صاحبها ومبرزاها وسكان تسجيلها وكذلك صبح البطاقة المسجلة على سجل قيد السفينة والمذكور في المادة ٣٥ الواردة أعلاه .

**المادة ٤١ :** تجوز شهادة الجنسية في حالة تعديل اسم أو بيانات المذكورة في المادة السابقة .

**المادة ٤٢ :** تمنح السلطة المختصة الجزائرية من السفينة المسجلة في الخارج لحساب شخص طبيعي أو مختص جزائري الجنسية، شهادة جنسية مؤقتة وصالحا حتى وصول السفينة إلى ميناء جزائري على ألا يتجاوز هذه المدة ستة أشهر .

**المادة ٤٣ :** تعدد كيفية منح شهادة الجنسية بموجب قرار صادر من الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

## القسم الثاني

## قانون تسجيل السفن

**المادة ٣٤ :** يجب قيد السفن الجزائرية في دفتر التسجيل الجزائري ضمن المسجل والمحمول من قبل السلطة الإدارية البحرية المختصة .

**المادة 33 :** يكون لكل سفينة سجل مدون فيه القيد التالية :

- أ - رقم التسجيل المسجل والتاريخ فيه السفينة ،
- ب - عناصر شخصية السفينة ،
- ج - التاريخ وهناك المياه الإقليمية واسم المنشئ ،
- د - اسم مالك السفينة ومحل إقامته أو غيره ، وكذلك مدين السفينة ، وإذا وجد عدة مالكين شركة ، فترد اسمها مع وجوب إقامتهم أو مفارم مع بيان مفارم بعضهم أو بعضهم بالية بالسفينة ،
- هـ - سجل ملكية السفينة والمقام المظلمين أسناد حق استعمالها إذا كانت مستغلة من قبل شخص آخر غير مالكها ،
- و - العاهات الشرجية والأجهزة الأخرى التي تجعلها ، وكذلك حدود العمل في التصرف الكلي أو الجزئي بالسفينة ،
- ز - نوع الصنعة عن المشرق في كل السفينة أو في جزء منها ،
- ح - سبب وتاريخ تعليق السفينة من دفتر التسجيل .

**المادة 34 :** كل تعديل في البيانات مطروحة على سجل السفينة طبقا لإحكام المادة السابقة يرفع كذلك للقيود .

**المادة 35 :** تسلم السفينة من دفتر التسجيل في الأحوال التالية :

- أ - أيا غرق أو تحطم أو تلف ،
- ب - إذا هلك أو تغيرت مفرقة ،
- ج - إذا كانت غير قابلة للتصليح أو لا تستحق التصليح ،
- د - إذا لم تعد تجوز فيها شروط الجنسية الجزائرية المطلوبة ،
- هـ - إذا فقدت غلبة سفينة ،
- و - إذا بيعت إلى الخارج .

**المادة 36 :** في الحالة المنصوص عليها في الفقرة ج - من المادة السابقة لا يجوز التظلم في دفتر التسجيل إلا برفقة المالك الذي قيد بانه ضاى أو ع- آخر على السفينة .

**المادة 37 :** إذا انقضت مدة ثلاثة أشهر على تاريخ وصول اختيار الأخيرة من السفينة عند هذه الأخيرة معصودة في ذلك التاريخ الأخير .

**المادة 40 :** يضر السفينة غير قابلة للتصليح عندما يكون التصميم مستحيل أو عندما لا يمكن تصليح السفينة في المكان الموجودة فيه ولا يمكن سرفها فكان يتم فيه التصليح .

**المادة 41 :** تجوز السفينة غير قابلة للتصليح عندما تكون كلفة الإصلاح أكثر بكثير من كلفة السفينة عند حالتها وعندما لا تقوم السفينة برحلة تستحق القبة التي كانت عليها قبل الحادث .

**المادة 42 :** ضمن الوأمر المكلل بالبحرية التجارية ، والسلطات المختصة بالتصريح بأن السفينة مفرقة أو غير قابلة للتصليح أو لا تستحق التصليح رجعت الإيرادات بهذا الشأن .

**المادة 43 :** يكون دفتر تسجيل السفن في ممتلكات البصيرد ويستطيع الأشخاص البصيرد بهذا الشأن أن يطلبوا من أمين السجل شهادة توب أو خلاصه عن سجل السفينة .

**المادة 44 :** يتم قيد السفينة في دفتر تسجيل المشرق بناء على طلب مالك السفينة معقدا إلى تصريحه والوثائق المعقمة ، وتسجل الصفات الميية والأعباء الأخرى التي تجعلها سفينة وكذلك حدود الحقوق المتعلقة بملكية السفينة والحدود الأخرى لقن المشرق بها في دفتر تسجيل السفينة . يتم على طلب من الأشخاص البصيرد وذلك بناء على الوثائق البصرية لهذه البيانات .

**المادة 45 :** كل بيان خاطئ تليده في دفتر تسجيل السفن له قوة التبريد تجاه الغير إلا أنه لا يسجل .

**المادة 46 :** لا يمكن تبديل سفينة في دفتر التسجيل الجزائري كسفن عندما تكون هذه السفينة مسجلة في دفتر تسجيل أجنبي ، وتقبل سفنها فيه .

**المادة 47 :** لا يمكن تسجيل سفينة جزائرية على دفتر سجل أجنبي إلا بعد خطيبا من دفتر التسجيل الجزائري لتسليم .

**المادة 48 :** لمحمد كبرياء ملك دفتر السجل البصيرد لتسليم من طرف الوزير المكلل بالبحرية التجارية .

#### المقسم فئات

#### المحقوق المعينة التشريعية على السفينة

#### الفقرة الأولى - ملكية السفينة

**المادة 49 :** إذا انقضى المدة أو الفاقلة أو المستطعة لقن الملكية أو الحقوق المعينة الأخرى المترتبة على السفن أو حصصها يجب أنه ثبت تحت طائلة البطلان ، سند رسمي صادر من التوق ، يتضمن نوع الممنح وسميتها ومداخلها ومخارجها واسمها ، ملكيتها السابقين ، وبقدر الإمكان ، تاريخ وتاريخ عمليات نقل الملكية المتعاقبة .

ويكون قيدها الزاميا في سجل السفينة .

**المادة 50 :** أن اختلاف السفينة وطريق التورم أو البقاء يبقى أن يكون موضوع تصريح يرفع إلى السلطة الإدارية البحرية المختصة في حين ، التسجيل الذي سوف تسجل فيه السفينة ، وتسلم هذه السلطة رخصة سيرة .

**المادة 31 :** لا يتم نقل ملكية سفينة جزائرية أو جزء منها إلى شخص أجنبي إلا برخصة مسبقة صادرة عن السلطة البحرية المختصة .

**المادة 32 :** تصبح تواجف السفينة بما هي ذلك الزوارق والإثارات وعدد السفن والأثاث وكل الأشياء المنصوصة لجمعية السفينة المالية ملكا للشعب .

**المادة 33 :** تبقى ملكية السفينة التي تكون قيد الاختار للمالك يانها، حتى نقل الملكية إلى المشتري، إلا إذا اتفق على خلاف ذلك. ويتم عملية النقل بمسليم السفينة من الو التجارب القانونية الإيجابية .

**المادة 34 :** تخضع العقود المتعلقة بالملكية والتجار إليها في المادة 44 وما يليها لقواعد القانون العام وبذلك تخضع لشاكتين 33 مكرر و 35 مكرر 2 من قانون التسجيل .

#### الفقرة الثانية - الرهن البحري

**المادة 35 :** يكون الرهن البحري تملكا اتفاقية يشترط العدن حقا عليها على السفينة .

**المادة 36 :** تعد السفن والمراكب البحرية الأخرى كموالا منقولة .

وتكون لائحة للرهن .

ويمكن دهن السفينة كذلك عندما تقر قبه الانقضاء .

ولا يمكن رهنها إلا بالتأشير الاطراف .

ويحدد الرهن في دفتر التسجيل الجزائي للسفن .

يبعد انه لا يجوز رهن السفن والمراكب البحرية التي تملكها الدولة أو البلديات المحلية أو الهيئات المصوبة أو المؤسسات الاشتراكية .

**المادة 37 :** يجب أن يكون الرهن البحري مشأ بجوهر سند رسمي صادر تحت عر مالك السفينة الذي يجب أن يكون مصدقا بعملية الرهن، والا عد باطلا .

ويجب أن يحتوي عقد انقضاء الرهن على البيانات الضرورية لتفسير الاطراف المتضمنين والخصية السفينة .

وتحدد شكل عقد الرهن البحرية والمداخلة عليها بموجب مرسوم يصدر بقا على تقرير مشترك صادر من الوزير والمكتب البحرية التجارية وتوزير المالية .

**المادة 38 :** يشمل الرهن البحري طرقت كل السفينة أو جزء منها . يمكن السفينة وجميع تواجفها باستثناء حركتها عالم يحد الاطراف على خلاف ذلك .

ولها نفس الخصية التي هي قيد الانشاء تشمل الرهن البحري المراكب والأثاث والأجهزة التي يجرى عليها تسجيل الرهن والتي سوف تتركب على السفينة التي هي قيد الانشاء .

**المادة 39 :** في حالة الملكية المشتركة على السفينة يجب أن توافق على الرهن أكثرية المالكين الشرعة .

غير أن كل مالك فريضة يستطيع دهن حصته المشاعة على السفينة .

**المادة 40 :** كل رهن يتركب لتسليم القيداع هل كامل السفينة أو جزء منها، يبقى قائما على الحصص المرموعة بعد بيع السفينة رقمعة القمن أو حل للمجموعة .

**المادة 41 :** يحق للمالكين لسحاب الرهن، عند انقضاء السفينة أو في حالة الطائير الخطيرة التي تجعل السفينة غير صالحة للملاحة، ملاحمة حقوقهم من التمويضات أو التواجف التي تحمل حل السفينة وتواجفها .

**المادة 42 :** تحمل حل السفينة وتواجفها :

أ - التمويضات المنسقة لباكت السفينة من الإضرار الملاحمة للاخفة بالسفينة المرموعة .

ب - التواجف المنسقة للمالك عن انقراضه في المصارف للتمركة الاخافة بالسفينة المرموعة .

ج - التمويضات المنسقة إلى مالك السفينة المرموعة من الاستهلاك المتكدم أو الانقراض النسيب عند تسجيل الرهن وذلك في حدود ما لحق السفينة المرموعة من فقدان أو غسلة .

د - التمويضات المتضمن على هيكل السفينة .

**المادة 43 :** يجب أن تقيد الرهن المتضمنة في سجلات السفينة المدنية والمسجلة في دفتر تسجيل السفن .

**المادة 44 :** كل سفينة مثقلة برهن، يجب أن تحمل الرهنها ضمن وثائقها الملاحمة كتدا بغير الرهن المستقبلة على الطائير .

**المادة 45 :** وإذا انقضى رهن أو أكثر على نفس السفينة لم على نفس الحصص من ملكية السفينة ويملك المالكون المرتدون حسب التركيب الزمني لقيدهم .

**المادة 46 :** يحتل الرهن البحري كسرة سلوة انقضاء من تاريخ تسجيله القضاي . وعند انتهاء هذه المدد وعدم تجديد الرهن يعتبر خطا لاخير لاغيا .

**المادة 47 :** مع مراعاة تكام المدد 46 التالية، يجب الرهن البحرية، السفينة المرموعة أو حصتها المرموعة، على الرهن من أن لا يبرهن على ملكية أو تسجيل السفينة المرموعة .

**المادة 48 :** في حالة البيع البحري للسفينة، توافق جميع المرمون البحرية التي تحمل السفينة ماعدا المرمون التي كندما المينوي على حاجتها بالاتفاق مع الدافن المرتين شريطة أن يكون البيع قد تم حسب الاعكام التي يفسح لها ذلك البيع .

تحدد بموجب مرسوم كيفيات البيع الاجباري للسفينة وكذلك تسليح البيع لكل المستفيدين من المرمون والامتيازات البحرية وأمين دفتر تسجيل السفن .

**المادة 76 :** تكون الامتيازات البحرية المذكورة في الفقرة ١ - ب - ج - د - هـ - و - ، من المادة 75 الانشائية من الرخون البحرية المنشئة قانوناً ، غير ان هذه الرخون تبسّط الامتيازات البحرية المذكورة في الفقرتين ٢ - ج - د من المادة المذكورة .

**المادة 76 :** يحول للمدين أيضاً المصلحة بالامتيازات التابعة لتقانون العام ولكن الديون التي تولد امتيازاً على هذا الشكل لا تأخذ مرتبتها الا هذه الامتيازات والرخون البحرية .

**المادة 77 :** ان الامتيازات البحرية المذكورة في المادة ١٢ داخل مرتبتها حسب الترتيب الذي يمتنع به من الامتيازات البحرية الضامنة لتلك المصالح والائاق ومصاريف ترقيم نظام السفن والخاصة بالسياسة البحرية التي تكون لها الامتياز على جميع الامتيازات البحرية الاخرى التي تشمل المصلحة لتحتل استكمال السجلات التي تولدت عنها هذه الامتيازات .

**المادة 78 :** يمكن ان يمارس الامتياز البحري المذكور في الفقرة ١ هـ من المادة 75 وانقضاء الديون منسحب المصلحة كالماتسم يفسخها ما قامت المصلحة تحت جيلالة .

**المادة 79 :** عانى الامتيازات البحرية المذكورة في كل من فقرات المادة 75 باستثناء الفقرة ١ هـ ، بالتأسيس فيما بينها ، وذلك ينسحب الديون المطالبة .

كما ان الامتيازات البحرية المذكورة في الفقرة ١ هـ من المادة 75 تاتي مرتبتها فيما بينها حسب الترتيب المبني لترتيب تسرد الديون المفصلة بهذه الامتيازات .

**المادة 80 :** ان الديون الامتيازية لكن رتبة تأتي بوجه الامتيازية على ديون الرتبة السابقة ، بيد ان الديون الناجمة عن عقد وريد للمستهلك لمدة رسالت تأتي كنها في نفس الترتيب مع ديون آخر هذه الرتبة .

**المادة 81 :** يعتبر كفارج للمود الديون المشمولة باتية ، ان يحرق ما على .

أ - الاصابة الجسدية لمفوض او خدام مال او خدومه يوم حصوله .

ب - المصلحة بالخصال المتحركة يوم حصوله الفل المولد لهذه الضمانات .

ج - المصالح او الاثقال او رطب نظام السفن يوم انتهاء هذه الضمانات .

د - فدان الجبال او السفن او غيرها يوم التسليم او اليوم الواجب للتسليم .

هـ - الحالات الاخرى يوم استقلال الدين .

**المادة 82 :** مع مراعاة لنظام المادة 76 الواردة بطلب تهي الامتيازات البحرية المذكورة في المادة 75 تابعة للسفينة وذلك ولحما من كل تغيير للملكية او التحويل .

**المادة 83 :** يتم شطب والتخفيض كبر الرخون البحرية ما بناء على رضا المرفق المرفق لهذا الغرض عن طريق التأسيس واما من طريق القضاء .

**المادة 84 :** يجوز ان يتم الشطب تلقائياً من قبل السفينة البحرية في حالة سقوط القود بالطلاق وعدم تجديدها .

**المادة 85 :** تعتبر باطلاً وعدية الاثر كل عملية يمكن ان تؤدي بالسفينة المرحومة التي تقدمت بمسبها الجزائية .

### الفقرة الثالثة - الامتيازات على السفن

**المادة 72 :** الامتياز هو تاسيس هيكلي وثلاثي يفرق الدائن من الامتيازية عن الدائن الاخرين بقرعة لطيفة دينة .

**المادة 73 :** تعتبر السفن الآتية مضمونة بامتياز بحري على السفينة :

أ - الايد والبيانات الاخرى الواجبة الاداء لرياح السفينة ورجال السفينة بناء على عدم استبعادهم على متنها .

ب - رسوم الجناء والقناة وجميع ضيق الملاحة بالاشارة الى مصاريف الاقامة .

ج - الديون المستحقة على مالك السفينة من جراء الموت او الاصابة الجسدية والمصلحة بها او غيرها واما خلاصة مائنة باستقلال السفينة .

د - الديون المبنية في حصة امتيازية الجزئية على الاطلاق وقدر متينة بملك والمصلحة من اقدان حال او حصر لاحق به يرا او غيرها وله خلاصة بمسبها باستقلال السفينة .

هـ - الديون الناشئة عن المصالح والائاق وسحب نظام السفن او المصلحة بالخصال المتحركة .

و - ديون منسوبة او مصلح السفن والناتجة عن اقتضاء والمصلحة للسفينة .

ز - الديون الناجمة عن الفقد المبرمة او الضمانات المتخذة من قبل الزمان خارج ميناء التحويل والمضمن جلاسيات المبرمة لاي الامتيازات الحقيقية لميلت السفينة او لتستمر في الرحلة .

ح - الديون الضامنة الناشئة من القدان في التأسيس التي تحقق بالحصول والمطالبة .

**المادة 74 :** لا يمكن ان يتركب ان امتياز بحري على السفينة لامينا لديون الخارجة في الفترتين ١ و ٢ هـ من المادة السابقة والناشئة من المود او الاثقال الامتيازية او الناجمة من خاصيات المصاحبة او تركيب خاصيات المصاحبة مع خاصيات ساسية كالمصاحبة او غيرها من الخاصيات المصاحبة للمحركات والتوربينات .

## القسم الرابع

## مسؤولية مالكي السفن

**المادة 92 :** يستطيع مالك السفينة تحميله مسؤولية أضرار من تسبب منه أو تجاه الغير لأجل الدين الناتجة من أحد الأسباب المذكورة في المادة التالية، إلا إذا ثبت بأن الخطأ المرتكب كان من اختصاصه .

**المادة 93 :** إن الأضرار التي لحقت بمالك السفينة العنق بتحميله مسؤولية من :

أ - أثرت أو الإضرار الجسمانية لكن يخص يربط على من السفينة لأجل منه والمضاد والاضرار التي تتسببها جميع الأضرار الموجودة على متنها .

ب - أثرت أو الإضرار الجسمانية التي تخص آخر من البحر أو الي السفينة والاضرار بالابواب الأخرى أو الخقوق نسبة بفعل أو إهمال أو خطأ كل شخص يوجد على متن السفينة ويكون ذلك مسؤولاً عنه، أو كل شخص آخر لا يوجد على متنها ويكون المالك مسؤولاً عنه، على أنه يكون في حده المادة الأخيرة الفصل والاضرار أو الخلل يتعلق بالملاح أو بآلية السفينة أو الفحص أو الفصل أو تبرع انصولة ومجهود وزوال ونقل البضائير .

ج - كل مسؤولية أو التزام يتعلق برقع نظام السفن أو تربيته واستعداده أو تجهيزها وفي حالة الضرر أو الخسار أو الخلل أو إضرار في ذلك كل ما يوجد على متنها .

د - كل التزام أو مسؤولية تنتج عن الأضرار المادية من السفينة والملاحية بضمائم الخواص، وتجهيزات السفينة والسطوح الملاحية .

**المادة 94 :** لا يصح تحميله مسؤولية مالك السفينة ضد :

أ - المدينين الناشئة عن الإهمال أو الإخلال أو الإضرار بالخصائص الملاحية .

ب - المدينين الناشئة عن تكتم التسمية والمخالف عن عدم الإحصاء .

ج - ديون كل شخص آخر عائد في خدمة السفينة بصاحب هذه سفينة .

**المادة 95 :** إذا سمح لمالك السفينة بطلب ديون من أحد المدينين لضرر ناتج عن طر السفينة بموجب الدين التعاقبية ولا تطبق أحكام هذه المادة إلا على الرصيد المتصل .

**المادة 96 :** بعد انقضاء المدة يمكن للمالك أن يتحمل مسؤولية من تسبب في ذلك، حسب قواعد الاتفاقية الدولية الخاصة بتحميله مسؤولية مالكو السفن والتي تكون الجرائم طرقاً ثابتة .

**المادة 97 :** يمكن تحميله المسؤولية للمهنة ولها أحكام المادة السابقة، على جميع المدينين الناتجة عن الأضرار الجسمانية أو الأضرار المادية المتفرقة عن طر السفينة دون النظر إلى المدينين الناشئة أو التي يمكن أن تنقضي في حالت أخرى .

**المادة 98 :** يحوز القاتل من أحد المدينين المسؤولة بتحميله المسؤولية البحرية أو الخلل في حقوق صاحب ذلك السفينة للتعليق هذا الإجراء ينسحب الوقت .

**المادة 99 :** تنقضي الالتزامات البحرية بمجرد سنة واحدة اعتباراً من نشر الدين المسروق إلا إذا حوزت السفينة قبل انقضاء هذه السنة وبقيت جارية .

وتختص مع ذلك، الالتزام البحري المذكور في الفقرة هذه من المادة 93 عندما تنسحب جازة السفينة من طرف المقتضى أو الصبح نهياً للملاح .

**المادة 100 :** لا تخضع المادة المذكورة في المادة السابقة لأي وثيقة أو انقضاء . بيد أنه لا يمكن أن يسرى مفعول هذه المادة إذا يوجد خاتم تاليفي مفعول دون تمكن المدين صاحب الإلتزام من سبر السفينة، على ألا تنسحب هذه المادة ثلاث سنوات منذ لتلك المدين الإلتزام .

**المادة 101 :** بعد الزوال المكثف بالبحرية الجزائرية بموجب أو من صادر منه وثيقة وشكل الوثائق النظام المتداول فيها من قبل السلطات البحرية، وعلى من السفينة، رلقى يجب أن تخرج بها الإلتزامات البحرية .

**المادة 102 :** تنقضي الإلتزامات البحرية بصرف النظر عن الفرع الناشئة من إنشاء الترتيبات :

أ - بصحافة السفينة من قبل السلطات المختصة .

ب - بالبيع الجبري للسفينة على أي دعوى قضائية .

ج - في حالة كل اختياري، لتلك السفينة، بعد ثلاثة أشهر من تمديد هذه العمل .

**المادة 103 :** في حالة البيع الجبري للسفينة، تطبق أحكام المادة 98 أعلاه، بشكل مماثل لوضع الإلتزامات البحرية وكذلك وفي الأهمية الأسرى من أي نوع كان وانزعت على السفينة .

**المادة 104 :** يجوز للسلطة الإدارية البحرية، بطلب من المدين، أن تأسر بالسفينة المملوكة لمدين السفينة مرتباً في المدة لمدين دين مديوني . ولا يمكن أن تتعدى مدة هذا السجن ثلاثة أيام .

**المادة 105 :** يتضمن مفعول السجن الوقت المذكور في المادة السابقة إذا قدمت ضمانات كافية أو إذا تم الصبر بموجب حكم قضائي .

ويضمن المدين كل الأضرار الناتجة عن السجن انقضاء الدين لا يبرر له، ويقتصر الدين الذي يبرر له استثناء من استثناء واحدة اعتباراً من يوم نشر الدين .

**المادة 106 :** تطبق أحكام هذه الفصل على السفن المستقلة خارجين قبل الملاح وأما من قبل أجهزة الملاح وأما من قبل الملاحين .

**المادة 108 :** يجب أن تتم في الظروف الميئة في الماء السابقة كلاله أو هتان آخر :

أ - في ليئا- ائى وبق فيه الطلات الموك لهذا الصان

ب - في ائى مينا لتوقف هذا حصول العائى وقكلا فيما اذا كان الطلات لم يحصل في احد الموانى .

ج - في مينا العزول أو الصرع فا كان الامر يتعلق بهين خاص بأمره جسمانية أو لقرار بصفة باليتاج .

تلى للمكة برفع المجرى عن السفينة أو عن الضمان أو الكلاله اذا تورات الشروط المذكورة في المادة السابقة .

**المادة 109 :** تطبق أيضا أحكام المادتين 107 و 108 المذكورتين علاه اذا كان الضمان أو الكلاله المصبة اقل من جميع المسؤولية على أن يعطى الضمان الكالى أو أى كلاله أخرى بالتسوية للفرق .

**المادة 110 :** عندما يتهم مالك السفينة كلاله أو ضمانا لمبلغ يعادل كامل حصول المسؤولية يستخدم هذا الضمان أو الكلاله لتسديد جميع المطعون المذكورة من احد الموانى أو سطوح مالك السفينة تعهده مسؤولية .

**المادة 111 :** تطبق أحكام هذا الفصل على صيغار السفينة والمجرى والمجرى المسير والرياح أعضاء طاقم السفينة ومن يعرض عن ذلك والمسافر والمجرى أو المجرى المسير يستلزم تامين بموهم على قرار الكلاله نفسه .

**المادة 112 :** لا يمكن أن يزداد ائياغ الاجصال للمسؤولية المصدة لسلك وجب الاضطرار المذكورين في ثلاثة السابقة من الإقرار الجسمانية والمادية الماكجة عن نفس الحادث . عن المبالغ المصدة وكلا لأحكام المادة 95 المذكورة سابقا .

**المادة 113 :** يجوز لربان السفينة والربا طافها التسبب بأحكام هذا الفصل على ولو ارتكبوا خطأ شخصيا .

به أنه اذا كان الربان أو أحد أفراد الطاقم الآخرين مالكاً أو مسافراً بنفس الوحد-السفينة أو مالكاً شريكاً فيها أو مسافراً أو مخرجاً أو مخرجاً مسيراً فلا تطبق أحكام الفصل السابق الا على الاخطا التى يرتكبها أثناء مزاولة مهامه كربان أو مسافر أفراد الطاقم .

**المادة 114 :** لا يحد مالك السفينة مسؤولا تمام دافى اجنى تابع لولة حيث حود المسؤولية داخل مما هو مبين في المادة 94 علاه . فى حدود هذه المسؤولية الدنيا .

**المادة 115 :** تلتزم السفن الأولى الواقعة طبعاً لأحكام هذا الفصل بالتفحص مما يستلزم اجباراً من يوم استخفاف الدين .

**المادة 116 :** تتولى على علم مسؤولية مالك السفين عن الاضرار الناتجة عن الطوت باعراج الزوود المشغولة كمشغولة يكون تنظيم ال من المينى طبعاً للقسام العاصى من هذا الباب .

**المادة 117 :** عندما تصدى مجموع الديون الناتجة عن نفس الحادث حدود المسؤولية وفقاً لما لكلا أو علاه فان المبلغ الاجمالى للتوضى يتطابق لهذه الحدود يمكن أن يكون يساوى ولله أو أى شخص آخر يحمل حصة واحدة يمثل التسديد الموحيد ويقتصر المال للكون فقط على الكلاله المذكور لتسديد الديون التى يتخرج بها ضد تعهده المسؤولية .

**المادة 118 :** بعد تكوين المال المخرج في المادة السابقة لا يمكن عايرة أى حق لأجل نفس الديون عن أموال أخرى تابعة للمالك من طرف المائتين الذين يضمنون إلى لهم شريطة أن يكون مال التعهده باعراً فعليا للمالك الطالب .

**المادة 119 :** لا يت التمسك بتعهد المسؤولية أو تكوين حال التعهده اخترافاً من المالك مسؤولية .

**المادة 120 :** يوزع كل جزء من حال التعهده بين المائتين بصفة مبلغ دير لهم المخرق بها .

**المادة 121 :** لا يقع مالك السفينة كلاله أو جزءاً من كلاله منه المدين والتبعة في المادتين 94 و 95 قبل توزيع المال جال له الحلول مكان دائته في توزيع المال وذلك في حدود مئتين المخرج اما فقط بصفة يستطيع هذا الدائن الحصول على حكم بصفة هذا المال .

**المادة 122 :** عندما ثبت لكلاله أنه يمكن أن يعبر فيها بعد من خارج كل أو جزء من أحد الديون الميئة في المادتين 94 و 95 يجوز للمكة المالك الملق بوجه المال الكون في مائتها في قامو بضممهم مبلغ كافى موثقا ليكن المال كلاله بطورقة تسديد من المال المذكور وذلك ضمن الشروط المبينة في المادة السابقة .

**المادة 123 :** لتطبيق المادة 94 بحسب حدود المسؤولية المصدة كلاله

أ - فيما يخص السفن البخارية أو السفن ذات الدفع الالى الصولة الصانية مثالا لها القسم الذى يخص من الصولة الاجمالية تصديه الصولة الصانية تقسرا للسما ائى تسطها كبروا القوة المبركة .

ب - لصرح القسم الاخرى الصولة الصانية .

**المادة 124 :** كل سفينة معمولها اقل من مئتين وحدة مبركة مبرى صالة لسفينة من هذه المبركة وذلك لاجل تعيين حود مسؤولية مالك السفينة .

**المادة 125 :** مع عدم الاخلل بأحكام الميئة في المسادة 95 المذكورة سابقا تعد قواعد تكوين وتوزيع مال التعهده وكذلك كلفيات تطبيقها بموجب مرسوم .

**المادة 126 :** يستطيع المالك في جميع الحالات التى يسمح له فيها من خلال هذا القانون بتعهد مسؤولية أو يحصل على طريق القضاء على دفع المجرى من سفينة أو عن أموال وكثلت دفع ائيد عن الضمان أو أى كلاله أخرى لتسدة لاستيحاء المجرى وذلك اذا اثبت بأنه قلم طمعا كاتيا أو أى كلاله أخرى يسبب يعادل جميع حدود مسؤولية وان هذا الضمان أو الكلاله كلفالية مشغولة بولا كلاله المدعى .

## التقسيم الخامس

**مسؤولية مالك السفن عن الأضرار المحصلة من جراء التلوث بالوقود**

## المادة الأولى - مسؤولية المالك

١٢١ : يعتبر مالك السفينة التي يدخل فيها التورقة بدون تنظيم كسبولة، مسؤولا عن كل ضرر ناتج من جراء التلوث المحصل من تسرب و طرح الوقود من سفينة، فعلا أو حالات فليقة في المادتين ١٢٨ و ١٢٩ المدرجتين فيما يلي :

١٢٢ : لا يعتبر مالك، مسؤولا عن التورق إذا أثبت بأن الضرر المحاصل نتج من :

أ - عمل حربى والأعمال العدائية والحرب الأهلية والحربين أو التمرد أو خلعت أى طابع استثنائى لا يمكن تجنبه والتعويض عليه

ب - الغير الذى تعمد بمصلحة المالك الضرر

ج - الإهمال أو أى عمل آخر من قبل السلطات المسئولة بمسألة وبخاصة التيارات والمضامين الملاحة الأخرى خلال ممارسة عمل المهنة .

١٢٣ : إذا أثبت المالك بأن الضرر المحاصل من جراء التلوث نتج كله أو جزئيا من أحد الأسباب الخمسة التى أوردتها عن بعد لإحداث ضرر وأما من جراء إهمال هذا الشخص، جاز فى علم الحالة أحد المالك من كامل مسؤوليته أو جزءا منها تجاه الشخص المذكور .

١٢٤ : عندما يحصل التسرب أو الطرح من عدة سفن وينتج من ذلك ضرر يشتر مالك جميع السفن التى سببت التلوث مع مراعاة أحكام المادتين ١٢٥ و ١٢٦ من حيث وجوب التضامن من مبرمج الأضرار التى لا يمكن تجنبها بصفة مستقلة .

١٢٥ : يعنى لبالله السفينة المذكورة فى المادة ١٢١ أعلاه، العديد مسؤوليته بطلب يوجب فى كل حالة حسب النظام المخصص لهذا الغرض بموجب الاتفاقيات الدولية للتعويض جهة السفن والتي تلزم البحارة طرعا فيها .

١٢٦ : إذا حصل تلوث نتيجة خطأ شخصى واقع من مالك فلا يمكن لهذا الأخير التمسك بالتعويض المتضمن عليه فى المادة السابقة .

١٢٧ : للحصول على التعويض على التلوث المبين من المادة ١٢١ أعلاه يجب على المالك أن يضمن ألا يتولى أحد مسؤوليته لدى المحكمة المختصة التي ترفع عنها دعوى تفويض الإضرار الناجمة عن التلوث .

ويمكن تخصيص حصة لكل من طرق ايداع البلاغ واما تقديم كدالة سرية تعنى كدالة من قبل المحكمة المختصة

١٢٨ : يتم توزيع التلويح بين المالكين وتقسيمه المدينين المبذولة .

١٢٩ : إذا التصاريف التي يتحملها مالك والتضاميات التي يتحملها يضمنها له كدالة لتجنب التلويح أو الحد منه، تتولى له فى الحال حقوقا عادلة لعقوبى الناجم عن الآخرين بقدرها تكون مستقلة .

١٣٠ : إذا ظم مالك أو متعديه أو وكيله أو أى شخص زوج، بالتأمين أو كدالة أخرى حالة لى توزيع المال، وحكم على التلويح لايح من الطوف بدفع تفويض عن الضرر المتعرض من هذا الشخص فى حدود ما لديه من المخرى التي يستحقها التعويض له بالتفويض أحكام هذا الفصل .

١٣١ : إذا أثبت المالك أو أى شخص آخر بأنه يمكن أن يتحمل لى يدفع فيما من بصفة كلية أو جزئية مبلغا يمكن أن يكونه الاستيفاء من حق الطوف يدفع المالك المضافة، فيما إذا تم دفع التلويح لى توزيع المال، جاز للمحكمة التي أقرت لديها مالك أن يضمن بصفه مبلغ كافى موقفا يستحق المعنى من المطالبة يستوفيه فى الحال .

١٣٢ : يجوز للمدين أو لى شخص آخر يقدم التكاليف المالية أن يتخصص خلا ضمن نفس المخرى و مع نفس الأثر المطبق على تخصيص المال من قبل المالك .

١٣٣ : يجوز تخصيص المال حتى فى حالة خطأ المالك شخصيا، ولكن هذا التخصيص لا يمس لى هذه المطالبة الحقوق التي تترتب على المخرى من كدالة السفينة .

١٣٤ : عندما يتخصص المالك مال التعويض بعد الطوف، الذى نتج عنه التلوث طرعا للمادة ١٢٥ المذكورة أعلاه، ويضمن بصفه من تعديه مسؤوليته .

أ - فلا يمكن معارضة أى حل بالتفويض عن ضرر التلوث الناتج من هذا الحادث على الأموال الأخرى الخاصة بالمالك .

ب - لاي المحكمة المختصة بالأقراج عن السفينة أو برفع التلويح عن الإضرار الأخرى الناجمة لمالك السفينة والمبذولة بناء على طلب تفويض الأضرار الجزئية عن نفس التلوث، وتخصص كدالة بكل ضمان أو كدالة لى سودة يضاف بمقابل هذا التلويح .

ولا تطبق الأحكام السابقة إلا إذا امتناع المدعى أن يطلب من المحكمة التي أودع لديها المال وكان هذا الأخير يمكن استيفاء حصة عليه .

١٣٥ : يتوزم مالك السفينة التي تدخل كدالة من ٥٥٪ من كل من الضرر بدون ترتيب كسبولة، فاضد، طرعا أو كدالة مالية مثل ضمان تفويض أو شهادة صلاية من صندوق دولى للتفويض بطلب جديد طبقا لنموذج المسؤولية المتضمن عليها فى المادة ٥٥ أعلاه، تطبقه مسؤوليته عن ضرر التلوث طبقا لإحكام هذا الفصل .



## الفقرة الثالثة - تسليم الشهادات

**المادة 131 :** تسليم الشطاب الإدارية البحرية المنقصة لكل سفينة شهادة تتضمن الإفراج أو جرد الدواوين أو الكفالة التالية للسارية للمركب الخصوصي عليها في ثلاثة أسابيع .

**المادة 132 :** يجب أن تكون الشهادات البيعة في اللغة الشايقة مطابقة للتفويض المفرد ولك تفويض على الممنوعات الآتية :

أ - اسم السفينة وميناء التسجيل .

ب - اسم ومكان المؤسسة الرئيسية لخالقها .

ج - مد عمر المسافر .

د - اسم ومكان المؤسسة الرئيسية للمؤمن أو لأي شخص آخر يبيع الضمان وعند الإحضار مكان المؤسسة التي اكتسب لديها والتأمين أو الضمان .

هـ - مدة صلاحية الشهادة والتي لا يمكن أن تتجاوز مدة التأمين أو الضمان .

**المادة 133 :** توضع الشهادات المذكورة أعلاه باللغة العربية مع ترجمة لها باللغة الفرنسية أو الإنجليزية .

ويجب أن تكون على من السفينة والتي يودع نسخة عنها لدى أمين دفتر تسجيل السفن .

**المادة 134 :** لا يكون التأمين أو الضمان مثل موافقة بحكمك الالة 130 أعلاه إلا كان يمكن أن يرفق بآلافه لمسيب يختلف عن سبب انقضاء مدة صلاحية البيعة في الشهادة مطبوعة للمادة 130 أعلاه . قبل انتهاء مدة الثلاثة أشهر الأولى من يوم إيداع تأمين دفتر تسجيل السفن الإخطار مسبقا إذا أضيفت الشهادة إلى هذه السلطة أو إذا سلمت شهادة أخرى قبل نهاية هذه المدة .

تطبق أحكام الفقرة السابقة أيضا على كل تمديد يتسارر البائين أو الضمان الآتي الذي لا نفس للتفويض المذكور سابقا والذي يصحح فيه موافق طلبا لإحكام المادة 130 أعلاه .

**المادة 135 :** يحدد الوزير المكلف بالسياسة البحرية بقررو صاغة منه نموذج الشهادة المذكورة في فئات الشايقة ونموذج تسليمها وصحتها وإخطار ومرفقها، وذلك مع مراعاة أحكام هذا الفصل والالتزامية الدولية في هذا الشأن والمصاتي عليها من قبل الجزائر .

**المادة 136 :** لا تطبق أحكام الدواوين هذه وجود من هذا الفصل على السفينة التي تحملها الجمهورية الجزائرية .

وهذه نكته محاولة عقد السفينة التي تتال الوافد من 5.000 طن كمولد، ضمن أن تزود بشهادة تصدر من السلطة الإدارية الرئيسية لتتمتع بأن السفينة هي ملك الجمهورية الجزائرية وبأن سارولتها متفاز في أمكو التجهيزات المخصوصة عليها في المادة 130 أعلاه، وتطابق هذه الشهادة بصورة كبيرة النموذج المبين في المادة 130 أعلاه .

## الفقرة الثالثة - جوارى تفويض الإفراج

**المادة 137 :** لا يمكن دفع أي دعوى تفويض عن طرف الفلوت ضد مالك السفينة الثالثة للوفاء إلا عن أساس أحكام هذا الفصل والالتزامية الدولية بهذا الشأن والمصاتي عليها من قبل الجزائر، ولا يمكن دفع أي دعوى يطلب التفويض عن الفلوت سواء كان مبنيا على أحكام الفقرة السابقة أم لا، على منسوبي المالك أو وكلائه .

**المادة 138 :** لا تنس أحكام هذا الفصل متى الرجوع السفن يمارسه مالك السفينة ضد الغير .

**المادة 139 :** يجوز في طرح تفويض التفويض عن الأضرار الناتجة من انقراض حاضرة ضد المؤمن أو الشخص الذي يقدم الضمان طال الذي يقسم مسؤولية ذلك عن الأضرار الناتجة عن الفلوت .

وفي هذه الحالة يستطع المعلن عليه مسؤولة جعل خطا شخصي من قبل المسافر لك لم لم يحصل، أي ينسب بحدود المسؤولية المنصوص عليها في المادة 130 أعلاه .

ويجوز أيضا للمعلن عليه أن يضمنه بوسائل التفويض التي تعود للمالك نفسه، باستثناء الوسائل المالية حسانية على الألامر أو تصفية أموال المالك .

كما يجوز للمعلن عليه فضلا عن ذلك، أن يضمنه بتفويض أقصر الفلوت منه نتجت من جراء خطا يصعد من المالك نفسه، إلا لا يمكنه أن يضمنه بأي وسائل أخرى للساح والتي كان بإمكانه أن يضمنه بها في دعوى مرفوعة من ذلك ضده .

يجوز للمعلن عليه في جميع الأحوال، إلزام المالك بالتفويض إلى المرفوع .

**المادة 140 :** كل مال حصة بموجب تأمين أو ضمان على آخر تطبيقا للمادة 130 أعلاه لا يمكن التصرف فيه إلا بالتفويضات المسبقة وفقا لأحكام هذه الفصل .

**المادة 141 :** تنفلي المحاكم في طلب التسوية التفوضي حاليا بموجب أحكام هذا الفصل إذا لم يرفع دعوى ضافية به، خلال ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ وقوع الضمان المبيع للضرر .

ومع ذلك، لا يمكن دفع دعوى قضائية بعد طاعة مدت سنوات اعتبارا من تاريخ الحادث الذي سبب الضرر، وعندما يحصل هذا طاعة على مراحل مختلفة، تسمى هذه سنوات اعتبارا من المرحلة الأولى .

**المادة 142 :** عندما يسبب حادث ضرر ناتج عن التفويض ملك من الثواب الجزائي، فإن ذلك الجاء الإلزامية، لا تكون تدابير الوقاية ضد الخلف ضرورية أو اضطرار في ضرر من الفلوت عن الثواب الجزائي، فلا يجوز تقديم طلبات التفويض إلا لدى المحكمة الجزائرية المختصة .

و - « المحلث » : يعني كل قطعة لوجيكية والذات لها نفس للبناء الذي يحول هذه القطع .

المادة 143 : تطبيق أحكام هذا الفصل فقط على الضرر المحدث بالحصول على التراث البحري وما في ذلك المياه الإقليمية البحرية وكذلك على إيرادات الترقية المستحقة لتحتج هذه الإيرادات بالحد منها .

المادة 144 : لا تطبق أحكام هذا الفصل على مبدل البحرية الوطنية وتضمن حراسة القواعد وكذلك على الأمن المستعملة ضرورية بين نهائية .

### القسم السفلي

#### الحجز الموقوف على المحلث

المادة 145 : تعني الحجز الموقوف حسب مفهوم هذا الفصل الخلف الممنوعة لشبان دين يجرى .

المادة 146 : يشك الدين البحري طلب حق أو دين ناتج عن عقد أو يكون مضمينا من حثاف مرتبط بتلاعبة أو باستغلال البنية وكذلك الإحراز المالية من بنية أو بتلاعبة عن استقلالها .

المادة 147 : لا تكون المحكمة المختصة بالبحر الموقوف على طلب من يجرى له دينا بحريا على العينة .

المادة 148 : لا يمكن أن يجرى الحجز الموقوف اقتضاء على العينة يحرق مالكها .

المادة 149 : مع مراعاة أحكام المادة التالية، يجوز لكل مدع أن يجرى الحجز الموقوف الذي يتعلق بها الدين البحري - وأما أي سببية أخرى ملوكة في كل وقت نشره الدين البحري مالتا للمصلحة التي يتعلق بها هذا الدين حتى ولو كانت السببية المبررة على وشت الأعمار .

المادة 150 : في حالة استتجار السببية مع التحلي في الدارة اللازمة وعندما يضمن المستأجر ترميم دينا بحريا خاصا بهتم السفينة، يجوز للمدعي حجز هذه السفينة أو أي سفينة أخرى يملكها المدعي ولا يمكن جبر أي سفينة ملوكة للمالك بحري هذا الدين البحري .

وتطبق المقترة السابقة أيضا على جميع الحالات التي يوجد فيها دين بحري يلزم به شخص آخر غير المالك .

المادة 151 : يجوز للمحكمة المختصة التي جرى الحجز في نطاق اختصاصها، رفع هذا الحجز عن السفينة عندما تقسم لها كفايات أو ضمانات كافية .

المادة 152 : لا يعتبر طلب رفع الحجز عن السفينة مقابلا لتعويض المالك المضمون عليه في السببية السابقة كاعتراف بالمسؤولية أو كدفع من قيمة الترميم المادية لمؤسسة مالك السفينة .

ويجب اعلام المدعي عليه خلال مدة شهر من تقديم هذا الطلب .

المادة 143 : عندما تحصل الاضرار الناتجة عن الحادث من اضرار الجرافيزي بما في ذلك المياه الإقليمية على تراب الدول الاخرى الاطراف في نفس الاتفاقية الدولية مع الجرافيزي أو كانت كالتحيز الوفاية ضد المصنوع لصار أو لتعريف أي ضرر من الحادث على هذه الأراضي بما فيها البحر الإقليمي، يجوز تقديم طلبات التعويض الى المحكمة المختصة التي احاطت هذه الدول .

ويجب اعلام المدعي عليه خلال مدة 3 أشهر من تاريخ وضع هذا الطلب .

المادة 144 : بعد تخصيص المال المذكور في المادة 143 لبلاد، تعتبر المحكمة الناجمة لكل تخصيص هذه المال هي المحكمة الوسيطة المختصة لتضمن في جميع المعامل المتعلقة بتخصيص وتوزيع المال .

المادة 145 : كل حكم يصدر من محكمة اجنبية، مخصصة في هذه الشأن ومشار إليها في الثلاثين 30 و 144 أعلاه، ويكون نافذا في الدولة الاصلية ولا يكون نافذا فيها ضمن اموالها، يعرف به في الجزائر على أساس المبادئ العامة :  
أ - لا مصدر الحكم سلطة اختصاصية .

ب - لا لم يبلغ المدعي عليه خلال مدة مقبولة ولم يمكن من تقديم دفاعه .

المادة 146 : ان الاعتراف والالتزام الحكم للمحكمة الاجنبية المذكورة في المادة السابقة بشأن في الجزائر حسب أحكام الاجراءات التقديرية لها مع اختلاف بالنسبة باعلاء النظر في موضوع الطلب .

### المقترة الرابعة - تعريفات وفوائد مختلفة

المادة 147 : بتطبيق هذا الفصل تكون التعريفات الآتية هي تشكل التالي :  
أ - « سفينة » : تعني كل عبارة بحرية أو آلية بحرية بها كانت والتي تتخذ الوطود بدون ترقيها كسفينة .

ب - « مالك » : يعني كل شخص طبيعي أو معنوي تملك السفينة مسجلة باسمه ومسجلة منه .

ج - « الوقود » : يعني كل زهر ثابت بما في ذلك النفط الخام وزيت المحركات وزيت الديزل، النقيط، زيت التشحيم وزيت التمسك فضلا ينفذ على متن السفينة كسبلة أو في عابرها .

د - « صور السفينة » : يعني كل خسارة أو ضرر خارج السفينة الناتجة للوقود والمعامل من الحادث الناتج عن تسرب أو طرح هذه الوقود أيضا حصل هذا التسرب أو الطرح وتصل لتكاليف التدمير الخاصة بالوقاية وكل خسارة أو ضرر منسوب من هذه التكاليف .

هـ - « اجراءات ارفاقية » : تعني كل التدابير المقررة التي يجرى بها جميع الأشخاص بعد حصول الحادث للاحتياط أو لتعويض اضرار الحادث .



**المادة 174** يبدأ الإقليم البحري من رصيف وتتمدد الحدود  
التي هي حدود خطه وينتهي عند رصيف السفينة في حالة  
الوصول أو الرمي أو الرسو أو الرسو أو الرسو

**المادة 175** يجب على من يقع كسبهيل مرسوم أن يحدد أنقى نقطة  
وتحدد بموجب القرب في الضرورية لمرور السفينة على سفينة  
السفينة في حيز مرسوم الأمان وخطه الإقليم في سفينة  
الإرشاد غير الركن في السفينة فلتكون الخطر بالصفة  
لأرامل الرصد

ويجب على الركن أن يصريح للسفينة أخرى بمسند على متى  
سيبدأ من حد السفينة وسموها بوضوح في سفينة السفينة

**المادة 176** يلتزم طرفي مجموعة السفينة التي تنسب أولاً  
أو التي تصل قريبها أو قريبها

ويجب على أي شخص يخطئ في كل سفينة أخرى ولم يولد  
خلافته إلى سفينة التي هي في ممر حتى ولو لم يولد فوجدها  
وذلك يجب أن تكون في الممر معلق بالسفينة أو غيبه بغير  
يه

**المادة 177** يرفع مرسوم خلال سفينة الإرشاد تحت أمر  
هذا المجموعة أو قسماً

ولا ينفي الركن من مسؤولته مسئولته حملته مرسوم  
بالصفة مرسومات السفينة

**المادة 178** تحدد السفن الآتية من إقليمية الأرامل وهي

أ - السفن التجارية بحمولة أقل من 200 طن

ب - السفن ذات النعم أقل بحمولة سفينة أقل من 200 طن

ج - السفن ذات النعم 200 طن أو أكثر مخصصة لخط للسفينة سفينة  
ومرافقة السفن في ذلك خط 200 طن أو أكثر من السفن ذات  
و مرافق والسفينة البحرية

د - سفن الحربية والمرافق

**المادة 179** تحت إشراف الأرامل يوجه السراير بحار  
في ممر الممرات البحرية التجارية

**المادة 180** يكون على السفينة الحاضمة للإرشاد حزمة مرسى  
ومرسى للإرشاد حتى لو لم تحصل هذه السفينة على حصة  
رصد وذلك مرسى الخطر على السفن مرسى مرسى عليها في  
الممرات

**المادة 181** تعتبر السفينة أو باجها مرسى لا يخصص  
في دفع المرسوم هذه البحار والسفينة التي تنطوية الإرشاد  
والمرور بها منها

**المادة 182** مرسى السفينة الإرشاد والكبرىات مرسى  
للسفينة الفوائد الخاصة بحملات بحال الأرامل في كل مرسى  
موضح مرسى مرسى في الأرامل المرسى بالبحرية التجارية

**المادة 183** يجرى ممر السفينة مرسى مرسى مرسى  
التي هي الإرشاد أو السفينة مرسى مرسى مرسى مرسى  
حاصل في مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

**المادة 184** تكون نتائج الجرافيك الخاصة للسفينة أو تحت  
المرور وحده الإقليم خلال عمليات الأرامل أو خلال مرسى  
ممرور أو في حال المرسى على مرسى مرسى مرسى مرسى  
في حالة مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

**المادة 185** يستلزم السفينة مرسى مرسى مرسى مرسى  
ممرور مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى  
تجرب مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

**المادة 186** لا يعتبر الديوان الوطني لمرور مرسى مرسى  
ممرور السفينة المرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى  
لا في حالة مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى  
والسفينة بموجب النظام

وفي جميع الأحوال يستطيع الديوان الوطني للسفينة  
تحدد مسؤوليته البحرية من الممرات مرسى مرسى مرسى  
ممرور مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى  
الأرامل التي حصل مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

**المادة 187** تقدم السفن المرسى مرسى مرسى مرسى  
ممرور مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

**المادة 188** كل سفينة مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى  
200 و 200 مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى  
200 و 200 مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

#### الفصل الرابع عشر - سفينة الإرشاد والسفينة

##### المادة 189 - سفينة على سفينة

**المادة 189** كل سفينة مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى  
أو تحت مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى  
الإقليم البحرية

رصد السفينة مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى  
ممرور مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

سفينة مرسى مرسى

د - مرسى مرسى مرسى

ج - مرسى مرسى مرسى

**المادة 190** لا يمكن لأي سفينة أن تبدأ بالمرور إذا لم تكن  
مرورة مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

**المادة 191** مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى  
التي مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى  
مرورة مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

**المادة 192** أي السفن التي مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى  
المرور مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى  
المرور مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

و تحت مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى  
المرور مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى مرسى

٦ - شهادة الأمي بيبي يلحق التبعي التي كفل ذكر في  
الاجيال .

٧ - شهادات النقابية للمقاييد لفروسة .

٨ - دفتر السيرة

٩ - بركات الدائنة والرايز

١٠ - وثائق التبركية - مصرية .

١١ - جميع الوثائق الاخرى المقررة بموجب المادة .

المادة 201 : بعد الورع اليكف بالبحرية البحرية تخرج  
واشكن في مالي البدنية بالخطية والاورع المنطقة بالاسقاط  
يتم الوثائق على مني سمين

المادة 202 : يتم دفتر السيرة ويرجع هامة في قبل السلطة  
الادارية البحرية

وتكون مملوكة من طرف يان الصحنه يرتفع لتقليد  
هذه المنطقة كل منة آتية

المادة 203 : يجب ان يضمن دفتر السيرة مبرر  
البحرية تشمل باللوحة والاورع المنطقة من مملوكة  
وتقيدت بتعينة جلا الرحلة في: حالة البحر والمخطات  
البحرية بتعينة بالبحر التي مملوكة بتعينة ركضت  
بالبحرية البحرية

المادة 204 : يتم بوجبة الماكينة التي تكون مملوكة من  
طرف رئيس الكابيك (يون) يجب ان يضمن في طرف دفتر  
السيرة

المادة 205 : ممر ان يضمن بوجبة الماكينة المملوكة  
في حوزة هذه المملوكة بالبحرية البحرية في جلا الفخ وكذلك كل  
ما يخص سير حصة الماكينة

المادة 206 : يتم بوجبة الرايز التي تكون مملوكة من  
طرف الرايز المملوكة في الفاية التي بين مملوكة مملوكة  
يجب ان يضمن في دفتر السلطة الادارية البحرية، وذلك على  
ممر دفتر السيرة

المادة 207 : يجب ان يضمن بوجبة الرايز ذكر التبعيات  
المستقلة والبرية المستقلة او الفوائد وكذلك كل ما يخص  
مملوكة الرايز

المادة 208 : تكون دفتر السيرة بموجب الماكينة والاورع  
توارة بتعينة بالتعينة للمقاييد و مملوكة مملوكة مملوكة  
يوزن الماكينة

المادة 209 : على من يملك دفتر السيرة المستقلة التي  
لقر تاهيل الماكينة بتعينة فقط وجودة عامة الممر التي  
تضمن مملوكة التبعيات من من ذلك

المادة 210 : يضمن بوجبة الماكينة

المادة 211 : يتم بوجبة الماكينة التي تكون مملوكة  
مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
المادة 212 : يتم بوجبة الماكينة

المادة 193 : ان خصة العروز في شهادة مملوكة مملوكة  
الي كسر التي تولى مملوكة البحرية الاوتدافية والتعينة  
مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
للبحرية البحرية

المادة 194 : ان الممر التي تولى مملوكة مملوكة مملوكة  
التي بعد من مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
لو مملوكة

المادة 195 : ان مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة

١ - المملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
الاورع والتعينة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
الملاحة البحرية مملوكة

٢ - مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة

٣ - المملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة

٤ - المملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
على من المملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
المملوكة التي يكون مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة

وتكون مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
المملوكة

المادة 196 : يجب ان يضمن مملوكة مملوكة مملوكة  
المملوكة الادارية البحرية مملوكة مملوكة مملوكة  
المملوكة

١ - يجب مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
المملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة

المادة 197 : يتم مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
الاورع مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة

المادة 198 : على مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة

المادة 199 : يضمن مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة

المادة 200 : يضمن مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة

١ - مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة مملوكة  
الملاحة مملوكة



المادة 237 : يوزع الكلف بالبحرية التجارية والكلفة الخاصة بالسفن التي تعمل المشايرين والبناء، ومعدات التجهيز وأجهزة المواصلات البحرية اللاسلكية وأجهزة المواصلات البحرية اللاسلكية لسفن السفن .

المادة 238 : تفصل ملاحمة السفن

المادة 239 : من قبل تطبيق أحكام هذا الأمر والالتزامات الدولية الخاصة بملاحمة السفن البحرية والملاحمة على الموانئ في البحر والصحة وملاحمة السفن وطرق العمل على متن السفن، تنشأ لجنة مركزية لملاحمة وكذلك لجنة محلية للسفن للسفن .

المادة 240 : تضع اللجنة المركزية لملاحمة السفن لدى الوزير المكلف بالبحرية البحرية التي يحدد تكوينها وكذلك قواعد تغييرها بموجب قرار صادر عنه .

المادة 241 : أن اللجنة المركزية لملاحمة السفن في حالة المرافقة على مخططات البناء أو إقامة تأسيس السفينة والمصديق على أجهزة الأمن أو أي جهاز آخر يتعلق بمعدات التجهيز والمواصلات اللاسلكية والملاحمة عند الموانئ التي تخضعها اللجنة المحلية للملاحمة .

المادة 242 : تضع لجنة محلية للسفن لدى كل منطقة بحرية ويمكنها أن تجتمع في أي مكان آخر توجد في المنطقة التي تتبع ملاحمتها إذا وُجدت ضرورة في ذلك .

المادة 243 : يحدد الوزير المكلف بالبحرية التجارية بموجب قرار صادر عنه، تكوين وفروع سير الموانئ المحلية للسفن .

المادة 244 : يرتقي تفصل البحارة في الخارج (إعداد لجنة للسفن التي يجب تكون تشكيلها كذلك فرياً بطر الإمكان من تشكيل اللجنة المحلية للسفن) .

المادة 245 : أن اللجنة المحلية للسفن مخصصة للبحارة بالسفن بالتمويلات المخصصة فيها في الموانئ 200 و 201 و 202 أعلاه .

وعند قيامها بهذه التفتيشات، تصدر على مرادها أحكام هذا الأمر والالتزامات الدولية المتعلقة بها .

المادة 246 : يرتقي إلى التفتيشات الخاصة بملاحمة السفن المصعد رسم لائحة الجزية الجزائرية يحدد يحدد بمقرر مشترك صادر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية ووزير المالية .

ويحصل هذا الرسم مبالغ السفينة التي تخرج ملاحمتها أو جبرها التي لا يملكها .

المادة 247 : يتناول أعضاء اللجان المحلية للملاحمة نوربها بعدد خمسة بقرار مشترك صادر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية ووزير المالية .

المادة 248 : يمكن كمالات سحب السفن المصعد التبريد في ملاحمة السفن التي تخرج بها السفن المحلية للسفن وذلك في حدود النطاق المحدد بموجب قرار صادر عن الوزير المكلف بالبحرية التجارية والملاحمة بالاعتراف بهذه الشركات .

المادة 249 : يمكن للوزير المكلف بالبحرية التجارية أن يشجع تطبيق كذا أو يحد من أحكام هذا الفصل على السفن التي لا تنطبق عليها الشروط الواردة الخاصة بملاحمة الإبراج في البحار وأن يحدد لهذه السفن مصححاً عليها تنطبق بملاحمة وبالملاحمة على هذه السفن .

المادة 250 : التفصيل الخاص بملاحمة السفينة

المادة 251 : تخضع كل سفينة للتفتيشات وملاحمة تسمى « تفتيش الوقف في الخدمة » أو « التفتيش الدوري » أو التفتيشات الخاصة عند الانقضاء .

المادة 252 : قبل وضع السفينة في الخدمة، يجب أن يحصل التفتيش على المصنوع الكامل كسبها وتدريبها اللاسلكية والكهربائية وألوان الإشارات وماكيناتها ومعدات تجهيزها بما فيها كاتين غاطسها بالعرض الجبال وكذلك تفتيش ملاحمتها داخلها وخارجها .

المادة 253 : يجب أن يجري التفتيش الدوري كل ستة أو كل سنتين حسب مدة صلاحية شهادات الملاحمة المذكورة في المادة التالية وذلك للتأكد من أن السفينة مستجيبة دائماً لمتطلبات الأمن المطلوبة - ويجب أن يشمل هذا التفتيش أيضاً ملاحمة في العرض الجبال .

المادة 254 : تخضع السفينة لتفتيش أضافي هام أو جزئي حسب الحالة عندما ينتج خلل أو يلاحظ عيب ما يحد من ملاحمة السفينة أو يحد من كمال آلات الإنقاذ أو المدة أو عندما تمر على أيضا لملاحمة أو ترميمات خاصة .

ينص على الثالث أن البحارة الذين ملاحمة للسفينة، من السفن البحرية البحرية بالجزائر بينة التفتيش من الوقت المكتمل وأر الملاحمة التفصيلية الجزئية عندما تكون السفينة والملاحمة .

المادة 255 : يمكن أن تخضع أي سفينة أيضاً لتفتيش يسمى « تفتيش أضافي قبل ملاحمة أحد الوافدين الجزائريين » ويمكن أن يجري هذا التفتيش بمبادرة من رئيس الشعبة البحرية أو يطلب من ملاحمة السفينة أو من الوزير المكلف بالبحرية في من الزمان أو من طاقم السفن .

المادة 256 : يجب أن تسمح جميع التفتيشات المذكورة في الموانئ 200 و 201 و 202 أعلاه، بالتأكد من أن السفينة توجد في حالة ملاحمة ملاحمة الملاحمة التي يجب لملاحمة بها وتكون فيها شروط الملاحمة ملاحمة الملاحمة وتسمح للسفينة الإلتزامات الدولية الخاصة بملاحمة ملاحمة ملاحمة الإبراج وكذلك لأحكام الأمن استقامية .

تجري التفتيشات حسب الإمكان بدون أن يحد من الملاحمة السفينة .

المادة 257 : تجري التفتيشات المتعلقة بملاحمة السفن من طرف السلطة الإدارية البحرية المختصة والتي على شهادات وملاحمة طاقم السفن التي بموجب قرار صادر عن

**المادة ٢٤٤ :** لا يحق للسفينة التي منحها الترخيص تصاريح شهادات السلامة طبقاً للمادة أعلاه وعند وصولها لبلد التفتيش أو الخطأ الثاني يجب أن تدعى فيه ، أن يتأخر هذا البلد ، بتقصي ذلك للتصديق ، إلا بعد حصولها عن الشهادات الجديدة المطابقة .

**المادة ٢٤٥ :** يمكن إعادة صلاحية شهادات السلامة بناء على أعمال لا تتجاوز مدتها تسيراً واحداً من تاريخ انقضاء المذكرات في الشهادات المذكورة .

تجوز شهادات السلامة باللغة العربية وباللغة الفرنسية .

يحدد الوزير التكاليف والبحرية التجارية لمؤخر شهادات السلامة بموجب قرار صادر عنه .

**المادة ٢٤٦ :** تخضع كل سفينة ومكان طاقم ومعدات الوصل إلى جميع شهادات السفينة أو مورها بالطريقة لتحميل والتفحص منه على أحكام هذه الأوامر والتفحص للتعلم لتطبيقه .

#### الفقرة الثانية - وثيقة السلامة

**المادة ٢٤٧ :** يجب أن يكون لدى الريان على متن السفينة ، دفتر للمخاطر الخاصة بالتفتيش صلاحية السفين .

**المادة ٢٤٨ :** يجب أن يذكر في دفتر المخاطر المذكورة والمرفق من أعضاء السفينة المحلية للتفتيش ، جميع مخبرات وملاحظات النجاة على أن كل التفتيش تقوم به ركبتك الشهادات التي يتم تسجيلها .

**المادة ٢٤٩ :** يمكن التفتيش لدى السفينة المركزية لبلد السفين في مخبرات النجاة المحلية للتفتيش .

ويشكل رفع هذه المخاطر من طرف :

- مالك أو مدير السفينة في حالة رفض تسليم أو تقديم شهادات السلامة .

- بيان السفينة التي رفضت منحها رخصة الإبحار .

- تنفي المراء الطاقم الذين لم يذهب منهم القمم طبقاً لقائمة تزد لبلاد .

**المادة ٢٥٠ :** يجب أن يقدم الطاقم كتابياً في أجل لا يقل عن ١٥ أيام اعتباراً من تاريخ تسجيل الخروج في دفتر المخاطر الخاصة بالتفتيش السلامة للسفن .

**المادة ٢٥١ :** يقوم رئيس النجاة المركزية لسلامة السفين الذي وقع إليه الطاقم بالتسجيل ، أعضاء النجاة تحت الممتعة قيد من أجل خمسة أيام .

**المادة ٢٥٢ :** تصبح النجاة المركزية لسلامة السفين على السلطة الإدارية البحرية وإلى القاطن ولكنها تحكم في أيديها .

ثم تبلغ مقرها أن السلطة الإدارية البحرية وإلى القاطن .

**المادة ٢٥٣ :** تسلم شهادات السلامة على أثر القيام بالتفتيش الصلح من طرف السلطة الإدارية البحرية المختصة بعد صدور الرأي المبرر من النجاة المحلية للتفتيش .

#### المصمم الثبات

#### تسليم السلامة

#### الفقرة الأولى - شهادات السلامة

**المادة ٢٥٤ :** يجب تزويد كل سفينة طبقاً للضرورة التي تستحدث بقرار صادر عن الوزير للتكاليف والبحرية التجارية ، برخص وشهادات السلامة وخاصة بها يتعلق بها :

- سلامة الميناء التي تحتل التماسين .

- بلد السفين .

- معدات التجهيز وأجهزة التوجيهات البحرية اللاسلكية وأجهزة الرادارات الخاصة - الاتصالات لسفن الحوالة .

**المادة ٢٥٥ :** يمكن أيضاً المصنوعة بصفة استثنائية من إحدى شهادات السلامة المذكورة في المادة أعلاه ، طريقة التفيد بضرورة السلامة الكافية خلال الرحلة التي تقوم بها .

وتسلم شهادة الإخطار من طرف السلطة الإدارية البحرية لهذا التعميل التفتيش منه على الرأى الترائد والمخاطر من النجاة لفصلية للتفتيش .

**المادة ٢٥٦ :** لا يمكن أن تصدر هذه صلاحية شهادات السلامة :

- سفينة رابطة لرخصة سلامة .

- رفضي شهادات شهادة الحرس .

- سفن لشهادة أمن سفن التجهيز لفصلية الحوالة .

- سفينة واحدة لشهادة سلامة السفين التي تنفي اعتمادها وشهادة سلامة لبلاد سفن الحوالة وشهادات سلامة أجهزة الاتصالات الهاتفية اللاسلكية ولشهادة سلامة أجهزة الرادارات البحرية اللاسلكية .

لا يجوز أن تحمل هذه صلاحية شهادات الإخطار من عدة السفينات لفصلية بها .

**المادة ٢٥٧ :** تخضع مدة صلاحية شهادات السلامة ويجوز تخفيض هذه المدة المطلوبة للحصول عليها .

**المادة ٢٥٨ :** تعدد شهادات السلامة عند التهاد هذه صلاحيتها ، بعض المبرور التي سلمت بها .

**المادة ٢٥٩ :** لا كانت سفينة ما ، في كلوذج انقضاء إحدى شهادات السلامة ، غير موجودة في ميناء تسجيلها ، يمكن تجديد صلاحية الشهادات بالمرائر من طرف السلطة الإدارية البحرية وهي الخارج ، من ملوذه السلطة المختصة البحرانية .

ولا يلحق هذا التصديق بطلب من مالك السفينة أو مديرها أو بتمه إلا لتصبح لسفينة بالنام رجعتها ، ويجب ألا تتجاوز المدة في حال من الأحوال خمسة أشهر .



**المادة 269 :** يجب أن تتضمن المظاهر المرفقة من خصائص الحضارة ، ترويج للثقافة لتحقيق فيها ومكانها وساحتها وتوضيح رأسه وحدة وتوازن مركبي الحكومة ومهوية القيمة التي تسميها المظاهر .

**المادة 270 :** لوحة جميع المظاهر بواسطة الطريق الفلبي في الوزير المكلف بالبحرية القبطية حتى ولو تم تحريرها من حولي لم يلبح لادارة هذا الأخير .

**المادة 271 :** مع عدم الإخلال بحق الطرف المدني ، تشارك البعثة الشعبية أنشياء العامة ، بدءا من عسكري الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

**المادة 272 :** لا للحكومة المختصة بالنظر في الطالعة من الحكومة للوجود في التتبع التي ترتكبت فيه التماثل أو إيهام البيناني للوجود أو إنشاء مظاهر السبقية ، إنا رقت لطلعة في البحر .

#### التصميم الشرائع

#### المواد البحرية

#### التصميم الأول

#### تصميم السفن في البحار

#### الفترة الأولى - التصميم والتأثير العامة

**المادة 273 :** بعد تصديق سفن في البحار ، كل تصميم ياتي أو استخدام بين السفن في البحر أو بين السفن وبواخر الملاحة الداخلية دون الأخذ في الاعتبار للبيئة التي والي فيها التصميم .

**المادة 274 :** تشبه جميع الأليات العامة ، حسب الجاهل ، أن يسكن البحر وما يواجر للوحة الخطية وذلك لتطبيق المادة المدنية .

يشبه بتصميم سفن في البحار حسب مفهوم طلاء الفصل . كل انضمام محتمل بين سفينة وسفينة لاينة أو حتى ثابتة في نفس البيئة والتمه في الأليات الموضوعة البحرية .

وتشبه كذلك بتصميم سفن في البحار كل خصائص مظهرها الفنية كما كلفت أخرى وهذا لأشياء أو كطاس موجودين على منها على آخر تنفيذ أو أعمال مظهر في الملاحة أو عدم مراعاة القواعد مع عدم حصول اصطدام أو انضمام بين سفينة بيلترة .

**المادة 275 :** (1) رقت تصاميم سفن في البحار لدى لاخبره سيطرة أو عدم بين أو الاصطدام أو البقاء أو أي بلل آخر موجود على منها أو لعدم الأليات الموضوعة البحرية . تصمم التوجيهات المرفقة عن هذه الأليات طبقا للأحكام المرفقة بعدم . مع مراعاة الأحكام المتعلقة بتصميم مسؤولية مالت في السفن .

**المادة 276 :** أن القواعد الواجب مراعاتها بالنسبة لتصميم السفن الموجودة في المياه التي تداركها ، لأجل تجنب تصادم السفن في البحار ، يتم تصديدها من طرف الوزير المكلف بالبحرية التجارية .

**المادة 277 :** أن سفينة مرسية في الموانئ الجزائرية تكون في كل وقت عريضة لمراقبة السلطة الإدارية البحرية والصرف من جهة المراقبة هو التفتت من صلاحية شهادات لمن السفن والالتحق من أن السفينة توضع فيها شروط الصلاحية الملاحة الجيدة وشروط العمل والصحة والاهلية القانونية على منها ويصفه عدة إنا كانت حاديا بطن من التيارات المرفقة في شهادات سلامة السفن .

**المادة 278 :** إنا تم تحرير الشروط القانونية لسلامة السفن ، تقوم السلطة الإدارية البحرية بأخذ جميع الإجراءات الضرورية وخاصة رافعي نسيم أو تجديد أو تجديد أو يصحب شهادات سلامة السفن كمن تبع السفينة من الأبحار وحتى تتسكن من الأبحار بدون خطر على السافريين والمضام .

وتشتمل بطن الأثر إسبانية أجنبية ، يتم فلام تفصل إتهام الذي سيطرة من السفينة بهذا الإجراء حيث يتسكن بناء على طلب العمل على التفتت السفينة من طرف لجنة محلية للتفتت قصد تصديقها بصفة مؤقتة شهادات السلامة المطلوبة من مرفق السلطة الإدارية البحرية .

**المادة 279 :** يتم رقت السفينة داف المظاهر الخاصة بتطبيق سلامة السفن في المنطقة الإدارية البحرية عند قيامها بطل جرفلية .

وتسجل هذه السلطة جميع مقرراتها وإمضاءاتها في دفتر التفتت البحري . لم ترحي عليه على إثر المرافعة .

**المادة 280 :** يعاقب بمرحلة مالية عرارج ما بين 2.000.000 دج إلى 20.000.000 دج ، كل مالك أو مخرج كسفينة يقوم بمخالفة أحكام هذا الأمر والشروط المتعلقة بتطبيقه والسلطة بسلامة السفن البحرية .

**المادة 281 :** أن التوبة المرافعة في مالت أو البوار أو الريلن الذي يقوم بليات أو مالت كيانة سفينة التفتت مدة شهادته صلاحيتها أو سبقت بها أو أوقعت يمكن راجها من 20.000.000 دج إلى 20.000.000 دج وبالبحس لمدة ثلاثة أشهر أو يلحق حارس التفتت بين قفلة .

**المادة 282 :** كل فرد من أفراد الطاقم يقوم بطلب تفتت على متن السفينة ويقدم عنها البيانات غير صحيحة ، يعاقب بمرارة مالية عرارج ما بين 2.000.000 دج إلى 20.000.000 دج وبالبحس من 2 إلى 5 أيام أو يلاحق حارس التفتت المرفق في قفلة .

**المادة 283 :** تصادق التوقيعات المضمونة عليها في الوثق من يملك إلى تفتت فلام ، في حالة التفتت .

**المادة 284 :** ترقق التوقيعات العامة بالأحكام القانونية الصلة بسلامة الملاحة البحرية والمرفقة في هذا الأمر وهي التصرفات المتعلقة لتطبيقه بموجب مظهر يتم تحريرها من طرف :

ـ مستشي الملاحة والسفن البحرية والأبحار المدقق الثانيين لمصالح البحرية التجارية ،

ـ الأبحار المدققين للهيئة الرقابية للتأمين لمراسمة المصالح .

## المادة الثانية - مسؤولية الأضرار

المادة 277 : إذا نتج التصادم بينة سفين المصنفين ، وقع تمييز الأضرار من حاشي السفينة التي ارتكبت الخطأ .

ولعل السفينة بصفة خاصة مرتكبة للأخطاء إذا حصلت هذه الأخيرة من جراء تجهيز وحدة السفينة وفي النياحة الملاحية وفي تنفيذ المناورات وكذلك من عدم مراعاة الأنظمة من أجل الرقابة من تصادم السفين في المبحر أو تدابير السلامة الأخرى المشروعة بموجب الأنظمة الجاري بها العمل أو تطبيق البحري السليم .

المادة 278 : إذا نتج التصادم بينة سفينتين لم يثبت من حيث سبق ، ووجهت مسؤولية كل عليا في تمييز الأضرار بتسبب جسيمة الخطأ التي ارتكبتها كل منها .

غير أنه ، إذا لم يمكن تحديد النسبة نظرا للظروف أو تبين أن الأخطاء متساوية ووجهت المسؤولية على حصص متساوية .

المادة 279 : على المجلة المشار إليها في المادة السابقة ، أن الأضرار المكبنة للسفين أو شخصها أو أبنيتها أو لإحدى الأجزاء التي لم تكن من الأشخاص الموجودين على متن السفينة ، تنعكسها السفين التي ارتكبت الخطأ بالنسبة المذكورة في المادة السابقة ويعدون تضامنا تجاه الغير .

وتكون السفن التي ارتكبت خطأ مشتركا ، متضامنة تجاه الغير من الأضرار للسفينة بالرقابة أو التمرح .

المادة 280 : استطاع السفينة التي طلعت في مثل مسؤوليتها الطبيعية توطئة بقرق الحصة التي كانت متضمنها نباتيا ، والبرج بالنسبة للغير على السفن الأخرى للمسؤولية تضاميا ، وذلك طبقا لأحكام المادة السابقة .

المادة 281 : إذا كان التصادم قويا أو بسبب حالة القوة القاهرة أو غرق السفينة في أسباب القاصفة ، تسجل الأضرار من طرف التصادم بدون تمييز للعللة التي كانت فيها السفن أو إحداهما سببا بعد وقوع التصادم .

المادة 282 : لا سجل لأضرار الخطأ المفروضة فيما يخص مسؤولية تصادم السفين في المبحر .

غير أنه في حالة التطبيقية بالتصادم المتضمن عليها في المادة 274 أعلاه ، والمعلقة بالارتباط بمتشاء فاجت أو غير ثابت من جهة معينة موجودة في الملاحة العمومية البحرية ، يجوز اقتراض مسؤولية السفينة ما عدا حالة القرد القصيرة ويسرى إلى تجرير في حدة الحشاة أو الشيء ترواح الإشارة .

المادة 283 : تبقى المسؤولية المصنفة في المواد السابقة ، متبارية في حالة وقوع التصادم بسبب خطأ مشترك من لو كان هذا الخطأ تجريبا .

المادة 284 : إذا وقع تصادم أو ارتطام بين السفين التي يرتكبا هذه الحوادث ، يتم تدوير المسؤولية عن الأضرار المتحصلة وفقا لأحكام المعلقة بهذا القصد .

المادة 285 : يتحقق على زبال كل من السفن المصنفة وأن يتأخر بعد وقوع التصادم أن تقديم المساعدة للسفينة الأخرى وتخليتها لمسانرتها يقتضيان ما يستلزم القيام بهذه العملية من دون خطر جدي يقع للسفينة ولطاقنها ، وللسائقين عليها .

ويجب عليه أيضا في نطاق الممكن إغاثة السفينة الأخرى على رأسه ويمنه تسجيل مبعثه وكذلك بالكل الذي قدمه له والمكان الذي يتواجد فيه .

لا يعد جاللة السفينة مسؤولا بسبب المعلقة المرحلة التي يرتكبا الزبال لأحكام هذه المادة .

المادة 286 : لا تعد السفن البحرية الوطنية ومقر حراسة الحدود ، مسؤولية لجاء السفن الأخرى عن الأضرار التي تحدث إثر وقوع تصادم ، خلال التفتيش أو التمارين العسكرية في حدي المياه البحرية المصرح بأنها مخصصة للطلحة ولا على هذا الخصوص سواء هذه السفن من الزمعية تنصيم الملبسة للسفن المصدرة .

## المادة الثالثة - «تقوى التمرح عن الأضرار الاختصاصات المدنية»

المادة 287 : تصحح التبرعات المعلقة بالتمرح عن الأضرار البحرية عن تصادم السفين في المبحر .

أ - للقانون الجزائري إذا كان حاصلا في المياه الإقليمية الجزائرية .

ب - لقانون المملكة المتحدة في الزواج إذا وقع التصادم في مرفأ البحر .

ج - لقانون الجلاء الذي لعمل السابقة راجعه إذا كانت السفن المصدرة ترفع المسمى الراية بصفة مظهر عن الجلاء الذي وقع فيها التصادم .

المادة 288 : لا نتج دعوى التمرح عن الأضرار الطالبة على أي دفع تصادم لأي احتجاج ولا أي إجراء خاص .

المادة 289 : تصادم دمارق التمرح عن الأضرار بحقي فاجت إجماع من تاريخ وقوع الحادث .

أن الاجل المحدد لرفع دعوى الرجوع المتضمن عليها في المدة تلك المدة من سنة واحدة .

ولا يسرى هذا القصر إلا من يوم الطبع .

أن مدة التبرع المذكور أعلاه ، لا تدعى جده علم الممكن من حصر السفينة المسمى عليها في الجلاء الخاصة كلفضاء الجزائري .

المادة 290 : يمكن لقمص دفع دعوى التمرح عن الأضرار الخاصة عن تصادم السفين في المبحر أمام حدي انجهاه القضائية المذكورة فيها بل .

أ - المحكمة الموجودة في المكان الذي يسكن فيه النص طبقا أو أحد طراف التصادم .